

شرح جمل الزجاجة

لأبي الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي (ت ٦٠٩)

"تحقيق ودراسة"

"القسم الثاني"

د. علاء الدين حموية

المجلد الثاني:

١- جاء في ص ٥٨٤ س ٣: "وقولهم: (أفعل به) لفظه لفظ الأمر، ومعناه التعجب، والجار والمجرور هو الفاعل (١) ... والكوفيون يقولون: الجار والمجرور في موضع نصب. والفاعل مضمرة في الفعل ولا يظهر، وتقدير الكلام عندهم: "ما أفعله" ولم يختلفوا في ذلك، ودليلهم على كونه في موضع نصب حذف المجرور في قوله.

..... وإن يستغن يوماً فأجدر

و﴿أسمع به وأبصر﴾

وبمجيئه منصوباً بعد إسقاط حرف الجر في قوله:

..... فأجدر مثل ذلك أن يكونا

وهو قول لا دليل على خطئه."

قالت المحققة في الحاشية (١): "وهو مذهب البصريين انظر... وذكر أبو حيان في الارتشاف (٣/٣٥) أن الفراء والزجاج والزمخشري وابن خروف يرون أن (أفعل) في التعجب أمر حقيقة والهمزة للنقل. وهو خلاف ما صرح به ابن خروف في النص".

الحق أن نص ابن خروف هنا موافق لما ذكره أبو حيان، فقد قال صراحة عن قول الكوفيين: "وهو قول لا دليل على خطئه".

أما قوله: "وقولهم: (أفعل به) لفظه لفظ الأمر ومعناه التعجب، والجار والمجرور هو الفاعل... فنقل لرأي أكثر النحاة، لا تعبير عن رأيه هو.

٢- جاء في أول باب (نعم وبئس) ص ٥٩٣ س ٣ قوله: "وكل فعل واسم على (فعل) بكسر العين مماً عينه حرف حلق يجوز فيه أربع لغات (نعم) و(بِئْسَ) بكسر الفاء وسكون العين، فاستعمل في هذا الباب (نعم) و(بِئْسَ) على الأصل قليلاً...".

الظاهر أن قوله: "... يجوز فيه أربع لغات... فاستعمل... لا يؤدي المعنى المراد، وأن ذلك يتم بالتكملة الآتية: "... يجوز فيه أربع لغات (نَعَمْ) (وَبُسْ) بكسر الفاء وسكون العين [ويكسرهما، ويفتح الفاء وكسر العين، ويفتح الفاء وسكون العين] فاستعمل... (يُنظر اللسان "نعم" "بُس").

٣- قالت المحققة في تعليقها على البيت الآتي:

بُسْ قَرِينَا يَقِنُ هَالِكِ (٢)

(٢): "مجهول النسبة وعجزه: أمّ عبيد وأبو مالك...".

هذا بيت مستقل من مشطور الرجز، ولا عجز له، والعروض فيه هي الضرب. (انظر ما سلف التعليق (١) من المجلد الأول).

٤- جاء في ص ٥٩٦ س ٣ من تحت قوله: "... وكذلك:

أنا نعم أخلاس القوافي

ولا يجوز حذف المقصود بالمدح إلا أن يتقدم له ذكرٌ فيما لا بدّ من حذفه...".
الظاهر أولاً أن قوله: "أخلاس" بالخاء لا معنى له، والأشبه أنه: (أخلاس) بالخاء.
وهذا عجز بيت من مجزوء الكامل: (مُتَفَاعِلُنْ مُتَفَاعِلَاتُنْ).

والظاهر ثانياً أن قوله: "فيما" تحريف، وأن الصواب: "مما".

٥- جاء في ص ٥٩٩ س ٢ من تحت قوله: "ولا يتقدم المبتدأ عليها. ومن أعرب (حبّذا) مبتدأ، و(زيدٌ) خبره، أو (حبّذا) فعلاً ماضياً و(زيدٌ) فاعلاً به فلا وجه له؛ لأنه ضمّ الكلمتين بمنزلة كلمة واحدة...".

الظاهر أن قوله: "لأنه ضم الكلمتين بمنزلة..." لا يؤدي المعنى، ولا يصح صناعةً، وأن ذلك يحصل بالتكملة الآتية: "... الكلمتين [فجعلهما] بمنزلة...".

٦- جاء ضمن تعليقه على قول جرير:

يا حَبْدًا جَبَلُ الرَّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ وَحَبْدًا سَاكِنُ الرَّيَّانِ مَنْ كَانَا

قوله ص ٦٠٠ س ١ من تحت: "... و (مِنْ جَبَلٍ) تبيينٌ ل(ذَا) على جهة التأكيد ودخلت عليه (مَنْ) ولا تدخل على مميّز (نعم) و(بئس) لكون فاعلها جنساً".

الظاهر أن قوله: "فاعلها" تحريف، وأن الصواب "فاعلهما".

٧- جاء في أول تعليقه على قول النابغة:

تَعَفَّقَ بِالْأَرْضِ لَهَا وَأَرَادَهَا رَجَالٌ فَبَدَّتْ نَبْلَهُمْ وَكَلَيْبُ

ص ٦٠٦ س ٤ قوله: "ولو كان على إعمال الأول للزم أن يقول: (وأرادوها رجالاً) أي (تعفّق وأرادوها)؛ لأنه ضمير عائد على جمع، وهذا لا محيص عنه".

الظاهر أن قوله: "تعفّق وأرادوها" لا يحقق التقدير المراد، وأن ذلك يكون بالتكملة الآتية: "تعفّق [رجالاً] وأرادوها...".

٨- جاء في باب التنازع قوله في ص ٦٠٨ س ١: "وإن أعملت الأول قلت: (ظنّني وظننّته إياه زيدٌ شاخصاً) تقديره: ظنّني زيدٌ شاخصاً، وظننّته إياه) ... ولو ثنيت ضميرك وهو (ني) لثنيت مفعوله الثاني، فيلزم التنثية والجمع في الضمير الثاني فكنت [لا] ^(٢) تقول:

"ظنّنا وظننّتها إياهما الزيدان شاخصين)، ولا (ظنّنا وظننّتهم إياهم الزيدون شاخصين). وهكذا يفعل في التي فعل أبو القاسم...".

قالت المحققة في الحاشية (٢): "إضافة يقتضيتها السياق".

الظاهر أولاً أن قوله: (لا) مقحم في الموضعين.

والظاهر ثانياً أن قوله: "فعل" تحريف، وأن الصواب: "تكرّر".

٩- جاء في ص ٦١٠ س ١ في شرحه لبيتي الفرزدق

وليس بعَدْلٍ أَنْ أُسَبَّ مُقَاعِسًا بآبَائِي الشُّمَّ الكِرَامِ الحَضَارِمِ

ولكنَّ نَصْفًا لو سَبَبْتُ وَسَبَّنِي بنو عبد شَمْسٍ مِنْ منافعِ وهاشمِ

قوله: "يريد أن العدل أن أسبَّ بني عبد شمس وبني هاشم، الذين هم أكفائي، وأنف من هجو عبيد، وهو ابن مقاعس الذي ذكره".

الظاهر أن قوله: "وهو ابن" تحريف، وأن الصواب: "وهم أبناء".

١٠- قال في تعليقه ص ٦٢٥ س ٥ على قول عمرو بن كلثوم:

وحَلَّقِ المَازِيَّ والغَوَانِسِ فدَاسَهُم دَوَسَ الحِصَادِ الدَائِسِ

: "فصل... ب(الحصاد) بين المصدر وفاعله، بالمخفوض به".

الظاهر أن الباء في قوله: "بالمخفوض" مقحمة.

١١- جاء في ص ٦٢٦ س ٢ في تقديره لقوله:

بضربٍ بالسيفِ رؤوسِ قومٍ أزلنا هامَهُنَّ عن المَقِيلِ

قوله: "أراد: (بضربِ نحن)، فحذف الفاعل".

الأشبه: "أراد بضربنا...؛ لأن المصدر لا يرفع الضمير الظاهر.

١٢- جاء في ٦٣٣ س الأخير قوله: "... كما تقول: (بلالي) و(رامي) في

(بلال أباك) و(رام هُرمز) فيلتبس بالمفرد".

وجاء في ص ٩٢٨ س ٥ قوله: "... و(بلال مَرَاء)..".

والصفحة نفسها س ٣ من تحت: "... و(بلال حَمَاء)..".

كل هذه الأسماء لم أجدّها في (معجم ما استعجم) و(معجم البلدان).

١٣- جاء في ص ٦٣٥ س ١ قوله: "وتفسير (المائة) و(الألف) بواحد مخفوض؛ لأنه اجتمع فيه ما فُسِّرَ بالجمع المخفوض، والمفرد المنصوب. فإنَّ عَدَدَتَ (المئتين) فالأصل أن تقول: (ثلاث مئآتٍ)، و(ثلاث مئتين) إلى (تسع مائة)، لأنَّ المفسِّرَ هنا آحاد...).

الظاهر أن قوله: "مائة" تحريف، وأن الصواب: "مئآتٍ"؛ لأنَّ مراده بالمفسر أنه هنا آحاد المعدود، أي: تسع مئآت رجلٍ مثلاً.

١٤- جاء في أول باب (تعريف العدد) ص ٦٣٧ قوله: "الذي ذكر أبو القاسم من تعريف الأول والثاني في الآحاد، وتعريف الثلاثة في المركبات والمعطوفات والمئتين والألف، نحو: (الثلاث مائة درهم) و(الثلاثة الألف دينار) و(الخمس عشرة درهم) كلُّه من كلام العرب، حكاه أئمة اللغويين، وهو ضعيف. والأشهر ما بدأ به، وهو القياس، وهو تعريف الآخر من المضافات، والأول من المركبات والمعطوف والمعطوف عليه. وجعلها ابن بابشاذ مسألة خلاف بين الكوفيين والبصريين ولم يعرف أن العرب هي التي اختلفت في ذلك. وأجاز بعض^(٥) تعريف الكلِّ حتى التمييز، ومنع بعض ما لا قياس فيه، وهم الأفصح الأكثر."

قالت المحققة في الحاشية (٥): "وهو الكسائي - كما ذكر ابن السكيت - وجماعة من الكتاب...".

الظاهر أن مراد الشارح بقوله: "وأجاز بعض... ومنع بعض...": بعض العرب، لا بعض النحاة أو اللغويين. ولذلك ردَّ على ابن بابشاذ أن تكون المسألة خلافية بين الكوفيين والبصريين؛ لأنها مما اختلفت فيه لغة العرب، ولذلك قال في آخر النقل: "... وهم الأفصح الأكثر."

١٥- جاء في ص ٦٥١ س ٤ في أول (باب كم) قوله: "... فالمبتدأ: (كم رجلٍ جاءك؟) والمفعولة: (كم غلاماً ملكت؟). والمجرورة: (بكم رجلٍ مررت؟).

وبُنيت في الاستفهام لتضمنها معنى الهمزة، وفي الخبر تشبيهاً ب(رُبَّ) في ملكها صدر الكلام، وتضمنها القليل والكثير، والخفض بها أولى، لأنَّ لفظها لفظ الاستفهامية. كما بنيت في الصفة، و(ما) في الصفة أيضاً، وفي التمام في مثل

﴿فَنِعْمًا هِيَ﴾ وفي التعجب؛ إذ كانتا بلفظ (مَنْ) و (ما) في الاستفهام والخبر أو الصلة".

النقل السابق فيه عدة أمور:

- أ- الظاهر أن قوله: "كم رجلٍ جاءك؟" وهم، وأن الصواب "كم رجلاً جاءك؟".
 - ب- الظاهر أن قوله: "والخفض بها أولى" لا يؤدي المعنى المراد، وأن ذلك يحصل بالتكملة الآتية: "... والخفض بها. [والبناءُ بها] أولى...".
 - ج- الظاهر أن قوله: "كما بنيت في الصفة، و(ما) في الصفة..." لا معنى له، وأن الصواب يكون باعتبار قوله: "و(ما) في الصفة" مقحماً في هذا السياق، فتكون العبارة: "ك(ما) بنيت في الصفة أيضاً وفي التمام".
 - د- الظاهر أن قوله: "(مَنْ) و"مقحم في هذا السياق".
- ١٦- جاء في ص ٦٥٢ س ٦ ضمن حديثه عن مميز (كم) الخبرية قوله: (ويجوز في مميزها النصب، وأكثر ذلك مع الفصل والخفض. والخفضُ مع الفصل جائز...".

- الظاهر أن قوله: "والخفض والخفض" مكرر، فأحدهما مقحم في هذا السياق.
- ١٧- جاء في ص ٦٦٥ س ٥ قوله في باب (مذ ومنذ): "ووقع بعد البيت غلط، وصوابه: (وروى بعضهم: مُذ حَجَجٍ ومُذ دَهْرٍ)، وكان مِنْ لَغْتِهِ أَنْ يَخْفِضَ بِ(مُذ) عَلَى كُلِّ حَالٍ وَيَجْعَلُهَا بِمَنْزِلَةِ (مِنْ) ^(١)، ثُمَّ رَجَعَ فَقَالَ: (تَقْدِيرُهُ: مِنْ مَرٍّ حَجَجٍ...، يَرِيدُ: فَتَقْدِيرُ الْبَيْتِ: (مِنْ مَرٍّ حَجَجٍ، وَمِنْ مَرٍّ دَهْرٍ)".
- قالت المحققة في الحاشية (٢): "الجمل ١٤٠ والعبارة فيه: (وروى بعضهم: مذ حجج ومذ دهر، (وقال): وكان من لغته أن يخفض بمذ على كل حال، ويجعلها بمنزلة (منذ)، فتقديره (عنده): من مَرٍّ حجج ومن مَرٍّ دهر)".

مع ملاحظة الكلمات التي بين الأقواس الكبيرة. والغلط الذي ذكر هو في تقديمه لبعض الكلام على بعض، فكلام أبي القاسم يوهم بأن الذي روى (مذ حجج ومذ دهر) هو الذي من لغته أن يخفض، وهو الذي يجعلها بمنزلة (منذ)، وهو الذي يقدِّرها بـ(من مَرٍّ حجج...). والصواب أن يقول بعد البيت فتقديره عنده: (من مَرٍّ حجج...).

حجج ومن مرّ دهر). وروى بعضهم: مذ حجج ومذ دهر، وقال [أي الراوي]: وكان من لغته [أي زهير] أن يخفض بـ(مذ) على كل حال، ويجعلها بمنزلة (منذ). وانظر إصلاح الخلل ٢٣٤" كذا قالت!.

والحق أن الغلط الذي وقع بعد إنشاد أبي القاسم لقول زهير:

لَمَنْ الدِيَارُ بِقُنَّةِ الحِجْرِ أَفْوَيْنَ مِنْ حَجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ

هو في قوله: "ويجعلها بمنزلة (منذ)" بعد قوله: "وروى بعضهم: (مذ حجج ومذ دهر)، وقال: وكان من لغته أن يخفض بـ(مذ) على كل حال... وغلطه في استخدامه (منذ) بدل (مِنْ)؛ لأن (مِنْ) هي التي يخفض بها على كل حال. أمّا (منذ) فتجر وترفع. ولذلك عندما قدر أبو القاسم هذه الرواية قال: "ومن مرّ حجج ومن مرّ دهرٍ فعاد إلى (من)، وهو الصواب. ولذلك قال ابن خروف: "ووقع بعد البيت غلط، وصوابه... ويجعلها بمنزلة (مِنْ)".

١٨- جاء في ص ٦٦٨ س ٥ قوله في باب (الجمع بين "إِنَّ" و "كان"): "ويجوز في فاعلها - إذا كانت زائدة - ما تقدّم إن عاد [على] الاسم، فإن تثنيت وجمعت قلت^(٢): (كانا) و (كانوا). وإن جعلته ضمير المصدر لم تثن، ولم تجمع، فنقول: إنَّ القائمَ (أبواهما كانا منطلقاً جاريئهما)، و(إنَّ القائمَ أبواهم كانوا منطلقاً جواريهما)، ولم تثن (القائم)، ولا (المنطلق) لرفعهما الظاهر. ومن تثنى الفعل المتقدّم على فاعله وجمعه، تثنى وجمع".

قالت المحققة في الحاشية (٢): "في الأصل (إن) [بدون فاء]... فقلت [بفاء]. والصواب ما أثبت".

في النقل السابق أمران:

الأول: الظاهر أن الفاء مقحمة في (إن)، وما في الأصل هو الصواب.

الثاني: الظاهر أن قوله: "كانا... كانوا" تحريف، وأن الصواب في الموضعين

(كان). وتحذف الحاشية (٣).

١٩- جاء في أول (باب الفصل) ص ٦٦٩ قوله: "المراد بالفصل التفرقة بين النعت والخبر، فالفصل يُؤذن بالذي يأتي بعده [أنه] خبر لا نعت".

الظاهر أن صواب موضع التكملة: "... يؤذن ب[أن] الذي يأتي بعده خبر لا نعت".

٢٠- جاء في المحاورة الشعرية التي ذكرها بين قيس بن ذريح ولبنى، قولها ص ٦٧٢:

رَحَلْتُ إِلَيْهِ مِنْ وَطَنِي وَأَهْلِي فجازاني جزاء الخائنين
فَمَنْ رَأَى فِلا يَغْتَرَّ بَعْدِي بخلو القول أو يئلو الدفينا

الظاهر أن "رأى" تحريف ينكسر به الوزن، وأن الصواب: "يرني".

٢١- جاء في ص ٦٨٣ س ٣ في أول (باب النداء) قوله: "... وهو منصوب لفظاً أو تقديراً، إلا أن يكون مفرداً علماً أو مفرداً مقصوداً أو مبهماً، [فتلزمه (يا)]^(٣)، نحو: (يا زيد)..."

قالت المحققة في الحاشية (٣): "غير واضحة في الأصل".

الظاهر أن قولها: "فتلزمه (يا)" ليس بصواب، وأن الصواب: "... أو مبهماً [فَيُبْنَى] نحو: (يا زيد)..." وذلك لقوله قبل ذلك: "... وهو منصوب لفظاً أو تقديراً، إلا أن يكون..." ولأن ما دُكِرَ لا تلزم (يا) في جميعه. قال ص ٧١١ س ٣: "وربما تُحذف (يا) إلا في الاستغاثة ومع المبهم، فإنها لا تُحذف منهما. وفي المقصود قصده خلاف في حال السعة..."

ولقوله أيضاً في ص ٦٨٣ س ٣ من تحت "وما شُبَّه به في الضرورة، نحو قوله..."

فجميعه على أنه مبني على الضم لفظاً أو تقديراً". (ينظر التعليق التالي).

٢٢- جاء في ص ٦٨٤ س ٣ قوله: "... فجمع على [...] مبنى على الضم لفظاً وتقديراً. فما لحقت من هذا كله ألف التثنية [وواو الجماعة] ^(٤)، نحو: (يا زيدان) و(يا زيدون) ناب الحرفان مناب الضمة..."

قالت المحققة في الحاشية (٢): "(فجمع على) هكذا في الأصل، ولعله يريد: جمع بين النداء والألف واللام. وما بين معقوفتين كلمة مطموسة "كذا! وقالت في الحاشية (٤): "إضافة يقتضيها السياق".

في النقل السابق عدة أمور:

أ- الظاهر أن قوله "فجمع" تحريف، وأن الصواب: "فجميعه".

ب- الظاهر أن الكلمة المطموسة حقها أن تكون: "أنه".

ج- الظاهر أن الواو في قوله: "لفظاً وتقديراً" تحريف، وأن الصواب "لفظاً أو تقديراً".

د- الظاهر أيضاً أن الواو في تكلمة المحققة: "[وواو الجماعة]" تحريف وأن الصواب: "[أو واو الجماعة]".

٢٣- جاء في ص ٦٨٦ س ٤ من تحت قوله: "... غير أنهم إذا أطلقوا اللفظ وقالوا: (رأيت ركباً) فما يعنون (بغير) (٤) في الأعراف".

قالت المحققة في الحاشية (٤): "في الأصل: (بغيراً)...".

الظاهر أن ما في الأصل صواب محض، فما أدري ما الذي دفعها لتغييره إلى خطأ محض.

٢٤- جاء في ص ٧١٤ س ٣ في حديثه عن قول جرير:

أعبداً حلَّ في شُعْبَى غريباً
ألوماً لا أبالكِ واغترابا

قوله: "وانتصب (الأب) ب (لا) وهو في موضع الابتداء. و (لك) خبره. واللام مقممة زائدة، والألف دليل الإضافة، واللام دليل الانفصال، ففيه الجمع بين النقيضين، وجرى في كلامهم في المثل، ولم تُراعِ الإضافة، والأصل: (لا أب لك)؛ لأن (لا) لا تنصب إلا النكرات، ثم تكلمت [العرب بـ(لا) أبالك] مضافاً، فكأن اللام دخلت على هذا. ولم يُتكلم بـ(لا أخاك) و(لا) فيه مضافة...".

الظاهر أن قوله "في المثل" تحريف، وأن الصواب: "مجرى المثل". والظاهر أن قوله: "لأخاك" تحريف، وأن الصواب: "لا أخاك".

والظاهر أيضاً أن قوله: "مضافة" تحريف، وأن الصواب: "إضافة" وتكون العبارة: "ولم يُتكلّم بـ(لا أخالك)، ولا فيه إضافة".

يريد: أن العرب لم تقل: (لا أخالك)، ولذلك لم تقل: (لا أخاك) بالإضافة.

٢٥- جاء في ص ٧١٥ س ٤ قولهم:

"أَطْرَقَ كَرَا أَطْرَقَ كَرَا

إِنَّ النَّعَامَ فِي الْقُرَى"

وهما بيتان من منهوك الرجز، لم تذكرهما المحققة في فهرس الأشعار، وذكرتهما في فهرس الأمثال فقط. (وانظر ص ٧٥٠).

٢٦- جاء في ص ٧١٧ قوله: "باب الاسمين اللذين لفظهما واحدٌ والآخر مضافٌ منهما: ذكر في هذا الباب مسألتين: إحداهما: يعيدُ التأكيدَ على جهة الإقحام في أحد أوجهها. والثانية: لا سبيل فيها إلى ذلك".

الظاهر أن قوله: "التأكيد" تحريف، وأن الصواب: "للتأكيد".

والظاهر أن قوله: "والثانية: لا سبيل فيها إلى ذلك". يحتاج لتوضيح، فمراده بالعبارة السابقة: أن المسألة الثانية لا سبيل إلى تحقّق ترجمة الباب فيها، أي يراها ابن خروف مقحمة في هذا الباب.

٢٧- جاء في ص ٧٢٠ س ٢ في شرحه لقول جرير:

يَا نَيْمَ نَيْمَ عَدِيٍّ لَا أَبَالِكُمْ لَا يُلْقِينَكُمُ فِي سَوَاةٍ عُمُرُ

قوله: "... وتكره العربُ (لا أمّ لك)؛ لأنها لا تنسبُ إلى الأمّ، ولا تعتمد عليها، وإنّما تعتمد على الآباء، مع ما في نفي الأب من الحبّ، وقد استسهلتِ المجاز فيه. و(السّوأة): الفعلة القبيحة. يقول لقومه: إنّ تنهوا سفيهكم عن سيّئ فعله هجوؤكم".

الظاهر أن قوله: "الحبّ" تحريف، وأن الصواب: "السبّ".

والظاهر أيضاً أن قوله: "إنّ تنهوا سفيهكم عن سيّئ فعله هجوؤكم". يقلب المعنى المراد، وأن الصواب يحصل بالنكلمة الآتية: "إنّ [لا] تنهوا...".

٢٨- جاء في ص ٧٢١ س ٨ بعد أن عرض مذهب سيبويه والمبرد في قول جرير السابق في التعليق الآنف (يا تيم تيم عدي...) قوله: "... ومذهب سيبويه غير هذا؛ وذلك أنه لا يومي مضافاً، زاد تأكيداً^(١) للأول مقدماً من تأخير؛ كأن الأصل: (يا تيم عدي تيماً) فلما قَدَمَ حملَ على لفظِ الأول من غير تنوين؛ ولذلك شَبَّهَهُ بِ(يا طلحة) و (لا أبا لك)".

قالت المحققة في الحاشية (٦): "لا يومي مضافاً زاد تأكيداً للأول. كذا في الأصل، ولم يتأت لي وجهه بهذا اللفظ... ولعل صواب العبارة (أنه لا يراه مضافاً بل جاء توكيداً للأول) وهذا هو مذهب سيبويه".

ولتصويب العبارة لا بد من:

أ- اعتبار قوله: "لا يومي" تحريفاً، وأن الصواب: "لا ينوي".

ب- إضافة التكملة الآتية: "لا ينوي مضافاً [وإنما]...".

ج- اعتبار قوله: "زاد" تحريفاً، وأن الصواب: "أراد".

٢٩- جاء في ص ٧٢٤ س ٢ قوله: "وأما (يا صاح) في (يا صاحبي) فغير لكثرة استعمالهم إيّاه، وهو لما كثر استعمالاً أكثر تغييراً، فحذفت الياء فصار (يا صاحب)، ثم بُني على الضم ورُحِمَ".

الظاهر أن ضبط قوله: "يا صاحب" وهم، وأن الصواب: "يا صاحب".

٣٠- جاء في ص ٧٢٥ س ٣ من تحت في كلامه على بيت أبي النجم:

يا ابنة عمّا لا تلومي واهجعي

قوله: "وشاهده: إبدال الألف من الياء، أراد (يا ابنة عمّي). وهذا البيت من الباب الذي بعد، [ومّمّا]^(٥) القلب فيه ضرورة. والبديل في الياء قوله:

فهي تنادي بأبي^(١) وابنيما".

قالت المحققة في الحاشية (٥): "إضافة يقتضيها السياق؛ لأن الضرورة في البيت التالي". كذا قالت!

الظاهر أن الضرورة في "عمّا" لأن قلب الياء ألفاً من (عمّي) لا يكون إلا في ضرورة الشعر. أما قلب الياء ألفاً في (أبي) فسائغ في غير الضرورة. ولذلك قال الشارح في ص ٧٢٧ س ٧: "ويشترك مع الباب المتقدم في القلب ألفاً، وهو يَشُدُّ، وعليه البيت المتقدم". فقولها: [ومما] مقحم في هذا السياق.

والظاهر أيضاً أن قوله: "بأبي" تحريف، وأن الصواب: "بأبا". وبه يتحقق الاستشهاد. قالت المحققة في الحاشية (١): "في الأصل: "منادى بأبا وابناما".

٣١- جاء في ص ٧٢٧ س ٩ قوله: "وأما (ابن أمّ) و(ابن عمّ) ففيهما ثلاث لغات؛ المذكورة. وزاد اللغتين لكثرة استعمالهما؛ إحداهما: البناء على الفتح في الاسمين على حكم التركيب: (يا ابن أمّ) و(يا ابن عمّ).

والثانية: نصب الأول، وحذف الياء من الثاني على الإضافة، وإبقاء الكسرة يدلُّ عليها حملاً على المفرد، على توهم التركيب قبل الإضافة. والبناء على الفتح وهذه أضعفها؛ لأنه موضع لا يحذف فيه التنوين".

الظاهر أن قوله: "أمّ... عمّ" في أول النقل تحريف، وأن الصواب: "أمّي... عمّي".

والظاهر أيضاً أن قوله: "يدلّ" تصحيف، وأن الصواب: "تدلّ".

والظاهر أن الواو في قوله: "وهذه" مقحمة في هذا السياق؛ لأن مراده الإشارة إلى أن اللغة التي بِنِي فيها الاسمان على الفتح هي أضعف اللغات الثلاث التي ذكرها.

٣٢- جاء في ص ٧٣١ س (٥) قوله: "قال ابن بابشاذ فإن ثبتت قلت: (يا هنانيه)، جئت بالياء عوض الألف آخرًا لانكسار ما قبلها، ووقفت بالهاء. قال: وكذلك تقول في الجمع: (يا هُنُوناه) (٣) جعلتها واوًا لانضمام ما قبلها. ووقف على قياس الندبة. قلت: وليس هنا في هذا لبس، فتبقى الألف على حالها، ويفتح ما قبلها (يا هَنَانُوهُ). و (يا هُنُونَاهُ) في الجمع. وقالوا: (خطاه) (٤) كما قالوا: (يا أمير المؤمنيناه)، و (يا زيداه) و(يا غلاماه)، فيمن قال: (يا غلامًا) بفتح الكسرة حين لم يلتبس. وكذلك فعل في تثنية المؤنث، وزعم أن النحويين أغفلوه وكشفه" (٥).

قالت المحققة في الحاشية (٣): "في الأصل: (يا هنانوه). وهو تحريف بدليل قوله بعدها: (جعلتهما وواوً لانضمام ما قبلها). وهي في شرح ابن بابشاذ ٢٦٧/١ كما أثبت...".

وقالت في الحاشية (٤): "كذا في الأصل ولم يتبين لي وجهه".

وقالت في الحاشية (٥): "شرح الجمل لابن بابشاذ ٢٦٧/١. وعبارته: 'إذا ثبت قلت: يا هنتانيه أقبلاً، وإذا جمعت قلت: (يا هنانؤه) أقبلن، قلبت ألف (هناه) وواوً لانضمام التاء، كما قلبتها ياءً لانكسار نون التثنية، وهذا موضع يغفله النحويون لإشكاله، وقد كشفته".

النقل السابق فيه عدة أمور:

أ- الظاهر أن قوله: "يا هُنُوناه" تحريف، وأن الصواب: "يا هُنُونُوه"؛ إذ لو كان كما ذكرت لم يكن هناك خلافاً بينه وبين الشارح فهو أيضاً قال: (يا هُنُوناه). وتُصَوَّبُ في شرح ابن بابشاذ.

ب- قوله: "يا هنانوه" الذي في قوله: "فتبقى الألف على حالها ويُفتح ما قبلها: (يا هنانوه)" تحريف، والصواب: "يا هناناه".

ج- الظاهر أن قوله: "خطاه" تحريف، وأن الصواب: "خطايا"؛ لأن أصلها: (خطائي) ثم أُبدلت كسرةُ الهمزة فتحةً، والياءُ ألفاً، ثم قُلِبَت الهمزة ياءً. ساقها لِيُمْتَلَّ لجواز قلب الكسرة فتحةً في قولهم: (يا هناناه)، وإبقاء الألف، وعدم قلبها ياءً.

٣٣- جاء في ص ٧٣٢ س ٢ في حديثه عمّا لازم النداء من وزن (مَفْعَلان) قوله: "... كقولهم: (يا مَكْرَمان)... ووقع في الأصل (مَكْرَمان) قالوا: وصوابه: (مَكْدَبان)... و(مَكْرَمان) صحيح...".

الظاهر أن ضبط قوله: (مَكْرَمان) و(مَكْدَبان) بالكسرة وهم، وأن الصواب: (مَكْرَمان) و(مَكْدَبان) بالضم؛ لأنه مبني على الضم.

(يُنظر شرح ابن عقيل ٢/٢٧٧).

٣٤- جاء في حديثه عن موضع الشاهد في قول الراجز:

سَبَّحْتَ أَوْ هَلَّلْتَ يَا اللَّهُ مَا

ص ٧٤٠ س ١ قوله: "وشاهده الجمع بين الياء والميم في (يا اللَّهُمَّ)" الظاهر أن قوله: "الياء" تحريف، وأن الصواب: (يا).

٣٥- جاء في أول (باب الاستغاثة) ص ٧٤٣ قوله: في الباب أربعة أشياء: مستغاث، مستغاث به، مستغاث من أجله، واستغاثة... والمستغاث هو المنادي للنصر... والمستغاث من أجله: هو الذي يطلب العون عليه... وعلامة المستغاث من أجله - وهو يُطلب العون عليه أو التعجب منه- اللام في أوله مكسورة للفرق بينهما".

الظاهر أولاً أن قوله: "مستغاث" و"المستغاث" تحريفان، وأن الصواب: "مستغيث" و"المستغيث".

والظاهر ثانياً أن قوله: "عليه" في الموضعين تحريف، وأن الصواب: "له".

٣٦- جاء في حديثه عن ترخيم (شاة) ص ٧٥٣ س ١ قوله: "فلا يجوز أن تُرَخِّمَ كما لا يُرَخِّمَ (طَيْلسان)، فلا ينبغي أن ترخم تلك اللغة لعدم (فَيْعِل) في الصحيح. الظاهر أن قوله: "أن ترخم تلك اللغة" لا يؤدي المعنى المراد، وأن ذلك يتم بالتكملة الآتية: "أن ترخم [على] تلك اللغة...".

والحق أن الطابع هو الذي أسقط لفظ "على"؛ لأن المحققة ضبطت لفظ "اللغة" بالكسر.

٣٧- جاء في ص ٧٥٤ س ٣ ضمن حديثه عن حذف حرفين في الترخيم قوله: "... وكذلك كل حرف زائد تابع لِحَرْفٍ (٣) أصلي لا يحذف الزائد منه إلا أن يبقى بعد حذفه ثلاثة أحرف، نحو: (منصور). وأما (مختار) و(مروان) (٤) مما حرف العلة فيه أصل، فلا سبيل إلى حذفه مع الآخر...".

قالت المحققة في الحاشية (٣): "في الأصل: (بحرف)".

وقالت في الحاشية (٤): "في الأصل: (مردان)".

الظاهر أن قوله: "تابع لحرف أصلي" لا يؤدي المعنى المراد؛ لأن المراد هنا أن يأتي الحرف الزائد قبل الآخر، والآخر حرف أصلي. وهذا المعنى يحصل إذا اعتبرنا قوله: "تابع" تحريفاً، وأن الصواب "متبوع"، ونعيد الباء كما في الأصل: "بحرف"، ونحذف الحاشية (٣).

والظاهر أيضاً أن قولها: (مروان) يفوت الاستشهاد، لأن الألف فيه زائدة لا أصلية، وسيأتي ترخيمه بحذف الحرفين في ص ٧٥٩: "يا مَرَوَ إِنّ...". ولم أنته فيه إلى شيء. والقول السابق ينطبق على (مردان) الوارد في الأصل.

٣٨- جاء في كلامه على قول حسّان:

حَارِ بِنَ كَعْبٍ أَلَا أَحْلَامَ تَرْجُرُكُمْ عَنَا وَأَنْتُمْ مِنَ الْجَوْفِ الْجَمَاحِيرِ

ص ٧٥٥ س ٨ قوله: "وشاهده: ترخيم (حارث) على لغة من ينوي المحذوف، ويجوز فيه البناء على الضم، والفتح إتباعاً لحركة النون في (ابن) في لغة من يضم كقولهم: (يا زيد بن عمرو)...".

الظاهر أن ضبط قوله: "يا زيد بن عمرو" وهم، وأن صحة التمثيل بالنصب فيهما: "يا زيد بن عمرو" وذلك بإتباع دال (زيد) نون (ابن). ولا أحد أجاز ضم نون (ابن) في مثل هذا الموضع البتة. ف(زيد) في غير هذا الموضع من التمثيل يجوز فيه: (يا زيد بن عمرو). أما قوله: "في لغة من يضم" فيعني: أن من لغته لغة من لا ينتظر أي يقول: يا حار بن كعب، يجوز له أن يقول: حار بن كعب بفتح الراء على الإتيان، كما قالوا: (يا زيد بن عمرو).

٣٩- قال في شرحه لقول الشماخ:

أَعَايَشَ مَا لِأَهْلِكَ لَا أَرَاهُمْ يُضَيِعُونَ الْهَجَانَ مَعَ الْمُضَيِعِ

ص ٧٥٧ س ٥ قوله: "يريد أنها عاتبته على ترك إنفاق ماله للأضياف، فقال لها: أرى أهلك لا يضيعون مالهم، ويقومون عليها، ويتعهدونها إصلاحاً واستكثاراً...".

الظاهر أن قوله: "ما لهم" تحريف، وأن الصواب: "أموالهم" لقوله بعد ذلك: "عليها" و"يتعهدونها".

٤٠- جاء في تعليقه على قول النابغة:

كليني لهم يا أميمة ناصبٍ وليلٍ أفاقيه بطيء الكواكبِ

ص ٧٦٦ س ٦ قوله: "فلما رَحِمَ من (أميمة) التاء المضمومة في النداء؛ رَدَّها مضمومةً لتأكيد التانيث، [ورَدَّها] بمثل حركة الحاء، وصارت الكلمة بفتح التاء أخفَّ من الأصل. والدليل على محافظتهم على التانيث وقْفُهُم [بالهاء إذا] حذفوها في الأصل، نحو: "يا طَلَحَ"، فإذا وقفوا قالوا: (يا طلحه)...".

في النقل السابق عدة أمور:

أ- الظاهر أن قوله: "مضمومة" تحريف، وأن الصواب: "مفتوحة".

ب- الظاهر أن قوله: "ورَدَّها بمثل حركة الحاء، وصارت..." لا يؤدي المعنى المراد، وأن ذلك يحصل بالتكلمة الآتية: "ورَدَّها بمثل حركة الحاء [من (طلحة)]، وصارت...".

ج- الظاهر أن قوله: "في" تحريف، وأن الصواب: "من".

٤١- جاء في ص ٧٦٧ س ٤ في سياق الكلام السابق قوله: "ولو قال الزجاجي: بأن التاء المفتوحة هي التاء المضمومة غُيِّرَتْ حركتها تخفيفاً للكلمة حين كانت أثقل من المذكر فيما كَثُرَ استعماله فلم يحذفوا شيئاً، ولا رَدَّوه، كما قالوا: (يا زيدُ بنَ عمرو، ويا زيدَ بنَ عمرو) ففتحوا إبتاعاً لحركة النون، وفتحوها هنالك إبتاعاً لحركة الحاء، وإلِإِتْبَاعِ يكون لما قبلُ ولما بعدُ، وهما لغتان، لم يكن لخصمه ما يردُّ به قوله".

الظاهر أن قوله: "الحاء" وهم، وأن الصواب: "الميم".

٤٢- جاء في عرضه لموضع الشاهد من قول النابغة:

قالت بنو عامرٍ خالوا بني أسدٍ يا بُؤسَ للجهلِ ضراراً لأقوام

ص ٧٦٩ س ٦ قوله: "وشاهد البيت: إقحام اللام بين المضاف والمضاف إليه، والعاملة^(١). و(بؤس) منادى مضاف...".

قالت المحققة في الحاشية (١): "كذا في الأصل، وكأنها مقحمة".

والحق أن السياق يصح بالتكلمة الآتية: "...و[هي] العاملة".

ومراده بـ"وهي العاملة" أن اللام مع إقحامها فهي حرف جر أصلي، لا زائد.

(يُنظر ما سلف في التعليق ٢٤ من هذا المجلد).

٤٣- جاء في ص ٧٧١ س ٤ في حديثه عن ترخيم الاسمين المركبين وأن ذلك يكون بحذف ثانيهما فقط قوله: "تقول: (يا معدي) و(يا رام)...".

الظاهر أن قوله: "يا معدي" بفتح الياء وهم في الضبط، وأن الصواب: "يا معدي" بسكون الياء.

٤٤- جاء في الصفحة نفسها س ٣ من تحت قوله: "قال ابن بابشاذ: فإن سميت (حماوي) رَحمت على لغة من ينوي المحذوف. ولا يجوز ترخيمه على لغة من لا ينوي، فإنه يؤدي إلى قلب الواو [همزة]، وهمزة التأنيث لا تقلب، ومن قلبها عادت همزة".

الظاهر أن قوله: "وهمة التأنيث لا تقلب..." لا يؤدي المعنى المراد، وأن ذلك يتم بالتكملة الآتية: "... لا تقلب [منها]..." أي من الواو.

٤٥- جاء في ص ٧٩٣ س ٧ قوله: "ولا يدخل الشرط في النفي، ولا في بعض النهي، ولا يُجزم لها جواب".

الظاهر أن قوله: "ولا يُجزم لها جواب" لا معنى له. وأن المعنى يكون بالأمر الآتية:

أ- أن ضبط "يُجزم" وهم، وأن الصواب: "يَجزم" بالبناء للمعلوم.

ب- أن قوله: "لها" تحريف، وأن الصواب: "لهما".

ج- أن ضبط "جواب" بالرفع وهم، وأن الصواب: "جواباً" بالنصب.

ومراده أن الشرط لا يجزم جواباً للنفي ولا للنهي. (ويُنظر ما قاله في الصفحة ٧٩٤ في المثاليين: "لا تشتم عمراً..." و"لا تدن من الأسد..." ويُنظر ما سيأتي ص ٨٦١،

٤٦- جاء في ص ٨٢٣ س ٨ في (باب من مسائل (أن) الخفيفة) قوله: "وتكون مصدرية تدخل على الفعل [المضارع فتخلصه للاستقبال، نحو]: (أوعزت إليك أن تفعل). وتدخل على المستقبل [لذلك فلا يجمع بينها وبين السين وسوف].

الظاهر أن قوله: "وتدخل على المستقبل..." لا يؤدي المعنى المراد، وأن ذلك يحصل بالتكلمة الآتية: "و[لا] تدخل على المستقبل..."
والأشبه أن الفاء في قوله: "... فلا يجمع..." مقممة.

٤٧- جاء في ص ٨٢٥ س ٧ قوله: "وقوله: (فإن وقع قبلها الظن) يريد: [والحُسابان...، لأنها ترددت بين شكٍ وبقين] ^(١) فاستغنى بذكر الظن".
قالت المحققة في الحاشية (١): "مطموسة في الأصل".
الظاهر أن تكلمة موضع النقط هي: [والعلم]. والظاهر أن الواو في قوله: "والحسابان" مقممة.

٤٨- جاء في ص ٨٥٧ س ٨ في (باب الأمر والنهي) قوله: "وقد بُنيَ فعلُ جماعة النساء وما دخلته النون الثقيلة والخفيفة، ولم تُحذف منه حروف المضارعة، نحو: (يُخْرِجْنَ)، و(يُضْرِبْنَ)، و(لَتَخْرِجَنَّ)، و(لَتَخْرِجَنَّ) ^(٣)".
قالت المحققة في الحاشية (٣): في الأصل: (لتخرجاً) بالالف.

الظاهر أن ما في الأصل صواب محض: (لَتَخْرِجاً) بقلب نون التوكيد الخفيفة ألفاً؛ لأن الموضع موضع وقف؛ لأنها وقعت في نهاية الفقرة. ومن خصائص نون التوكيد الخفيفة أنها تُقلب ألفاً في الوقف. (يُنظر شذا العرف ص ٣٦).

٤٩- جاء في ص ٨٥٩ س ٣ من تحت قوله: "وقد يكررون الجزم على الفعل المجزوم؛ نحو: (لم أبله)، والأصل: (لم أبال) بحذف الياء للجزم، ثم تَوَهَّمُوا أَنَّهُ غير مجزوم، فكرروا عليه الجزم في التقدير، وحذفوا الألف ليسلم سكون اللام، ثم زادوا الهاء على الحركة، ولم يحذفوها، فدلوا بحذف الألف على إرادة الجزم، وإبقاء الحركة على أنه على الأصل..."

الظاهر أن ضبط قوله: "لم أبله:" بكسر الهاء وهم، وأن الصواب سكونها؛ لأنها هاء السكت.

٥٠- جاء في ص ٨٧٤ س ١٠ في (باب الجزاء) المثال المشهور في كُتُب النحو: "مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائدٌ به".

الظاهر أن ضبط قوله: "صائِدٌ" بالرفع وهم، وأن الصواب: "صائِدٍ" بالكسر. (ويُنظر ص ٤٤٦).

٥١- جاء في ص ٨٧٥ س ١ ضمن شرحه لألفاظ قول الأخطل:

إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَى فِيهَا جَائِزًا وَظَبَاءً

قوله: "ويُقَال لموضع تعبُّدِ النصارى (كنيسة)، و(الجُوذَرُ): ولد البقرة الوحشية، والكوفيون يفتحون ذاله، ولم يَرَوْه البصريون، وليس في الكلام عندهم (فُعَلَل)...".

الظاهر أن ضبط قوله: "الجُوذَرُ" بفتح الدال وهم في هذا الموضع لقوله بعد ذلك: "والكوفيون يفتحون ذاله...".

٥٢- جاء في ص ٨٨٠ س ٥ في سرده لمناسبة قصيدة العباس بن مرداس التي منها الشاهد:

إِذَا مَا أَتَيْتَ عَلَى الرَّسُولِ فَقُلْ لَهُ حَقًّا عَلَيْكَ إِذَا اطْمَأَنَّ الْمَجْلِسُ

قوله: "فقال -عليه السلام-: (اقطعوا عني لسائته)، فزادوه حتى رضي. وقيل: أكمل له المائة، وبقي بالمجلس أهله".

الظاهر أن قوله: "وبقي" تحريف، وأن الصواب: "ويعني".

والظاهر أيضاً أن ضبط قوله: "أهله" بالرفع وهم، وأن الصواب: "أهله" بالنصب. فنكون: "... له المائة. ويعني ب(المجلس): أهله". و(المجلس) هو الوارد في البيت الشاهد. أي: إذا اطْمَأَنَّ أهل المجلس.

٥٣- جاء في ص ٨٩٧ س ٥ من تحت قوله: "ولا يُصْرَفُ شيءٌ ممَّا هي فيه إلاَّ ضرورةً في شعرٍ أو فاصلةٍ، وربما نُؤنَّ إتياعاً- نحو قوله: ﴿قَوَارِيرًا﴾ الثاني".

الظاهر أن قوله تعالى: ﴿قَوَارِيرًا﴾ بهذا الضبط أي بعلامة (و) فوق الألف وهي تعنى إسقاطها من اللفظ كما في قراءتنا اليوم (حفص عن عاصم) يُفَوِّتُ الاستشهاد. وحقَّ الاستشهاد بها في هذا السياق أن تضبط ﴿قَوَارِيرًا﴾ بالتثوين، وهي قراءة نافع التي بقي المغاربة عليها إلى اليوم، وهي القراءة التي يقرأ بها ابن خروف والأندلسيون والمغاربة سجيَّةً رغم علم ابن خروف بوجوه القراءات الأخرى، فهو هنا لم يُشر إلى أنها قراءة نافع لأنها كما ذكرت قراءته. وكان حقَّ المحقِّقة أن تضبط الآيات بقراءة

نافع لأنها قراءة المؤلف. وهذا ما فعلته أنا والدكتور عدنان خلف أبو جري في تحقيقنا لشرح (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) لجمال الدين بن مالك. فقد لاحظت في أثناء التحقيق أن تغيير القراءة إلى ما يوافق قراءتنا (حفص عن عاصم) يفوّت الاستشهاد بالآيات في بعض المواضع.

وقضية تغيير قراءة المخطوطات قضية خطيرة على المحقق أن يتنبّه إليها. فإذا كان المغرب والأندلس (المغرب: من ليبيا إلى الأندلس) حافظ على قراءته وهي قالون عن نافع في ليبيا، وورش عن نافع في بقية بلدان المغرب فإنّ المشرق تغيرت فيه القراءة؛ إذ شاعت قراءة أبي عمرو في بلاد المشرق حتى الفتح العثماني-فيما أظن- لأن ابن الجزري المتوفى سنة (٨٣٣هـ) يقول في كتابه (غاية النهاية في طبقات القراء) في ترجمة أبي عمرو بن العلاء: "... فالقراءة التي عليها الناس اليوم بالشام والحجاز واليمن ومصر هي قراءة أبي عمرو فلا تكاد تجد أحداً يُلقنُ القرآن إلاّ على حرفه خاصة في الفرش وقد يخطئون في الأصول...". (٢٩٢/١).

ونجد ابن خروف يُعبر عن قراءة حفص عن عاصم بقوله: "... ومنه قراءة بعضهم" ﴿كَلَّا إِنَّهَا لَأُظَىٰ ۖ نَزَاعَةٌ﴾ نصب (نزاعة) على الحال". (ص ٩٠٩ س ١).

٥٤- جاء في ص ٩٠١ س ٢ في حديثه عن جرّ الممنوع من الصرف إذا أمِنَ التنوين قوله: "... ودليل ذلك أن المصغّر نحو: (أَحْيِمِدَ) و(أَحْيِمَرَ) غير مصروف، وقد دخله التصغير كما دخلتِ الألفُ واللامُ الإضافة، وكلُّها من خواصّ الأسماء، فلم تقاوم إحدى العلتين.

فإن ادّعى مُدْع أَن [الفعل] قد صُعِرَ في التعجب، فليُرَدِّ قوله الثاني بأنّ الألف واللام قد دخلتِ الفعل في: (الحمَارِ اليَجْدَعُ)...

الظاهر أن قوله: "... كما دخلتِ الألفُ واللامُ الإضافة" لا يؤدي المعنى المراد، وأن ذلك يحصل بالتكملة الآتية: "... الألفُ واللامُ [و] الإضافة". والحقّ أن هذا من فعل الطابع، لأن المحققة ضبطت "الإضافة" بالرفع.

والظاهر أيضاً أن قوله: "فليُرَدِّ قوله الثاني..." لا يؤدي المعنى المراد، وأن ذلك يكون بالتكملة الآتية: "فليُرَدِّ قوله [بقول] الثاني بأنّ الألف واللام..."

٥٥- جاء في ص ٩٠٧ س ٣ قوله في (باب ما ينصرف وما لا ينصرف) قوله: "وقوله: منها (أَفْعَلُ) إذا كان نعتاً، نحو: (أَحْمَرَ). صحيح غير أنه ينبغي له أن يزيد:

(ولم تلحقه تاء التأنيث) تحرزاً من قولهم: (رجلٌ أرمِلٌ) و(نسوةٌ أربعٌ) فإنه مصروف في النكرة. أو يقول: ومؤنثه (فَعَلَى) أو كان معه (من) ملفوظاً بها أو مقدرة...".

الظاهر أن قوله: "فَعَلَى" وهم في الضبط، وأن الصواب: "فَعَلَى" بضم الفاء. والمعنى يتم بالتكملة الآتية: "ومؤنثه [(فعلاء)] أو (فَعَلَى)؛ لأن مؤنث (أحمر) وما شابهه على (فعلاء)، ومؤنث (أفضل) وما شابهه على (فَعَلَى).

٥٦- جاء في ص ٩٢٠ س ٢ من تحت ضمن حديثه عن وزن الفعل المختص به قوله: "وهذا المختص كثيرٌ ما لم يطرأ فيها تخفيفٌ باعتلالٍ أو سكونٍ أو إدغام، نحو: (عَلِمَ) غُيِّرَ بالإسكان لا بالتسمية. وقيل بالبدل والإدغام: (رَدَّ، وشَدَّ). وجميع هذا مصروف لزوال الوزن في النكرات".

العبرة السابقة فيها اضطراب شديد، ولعل صوابها: "و [أبنية] هذا المختص كثيرة [وهي معتبرة في المنع] ما لم يطرأ فيها تخفيفٌ باعتلالٍ أو سكونٍ أو إدغام، نحو "عَلِمَ" غُيِّرَ بالإسكان قبل التسمية، و"قِيلَ" بالبدل [والنقل]، وبالإدغام [في نحو: "رُدَّ، وشَدَّ"، فجميع هذا مصروف لزوال الوزن في النكرات".

ومراده بقوله: "في النكرات": قبل التسمية بها.

٥٧- جاء في ص ٩٢١ س ٣ من تحت قوله: "وإن سميت بـ(اقتدرت) ونحوها قطعت الألف، ورَدَدَتِ التاء [إليها] (٥) في الوقف، ولم تصرف".

قالت المحققة في الحاشية (٥): "غير واضحة في الأصل".

الظاهر أن قولها: "إليها" لا معنى له في هذا السياق، وأن الصواب: "هَاءً".

٥٨- جاء في ص ٩٢٤ س ٣ قوله: "وفصل المؤنث [فلا يخلو أن يكون متحرك الأوسط] أو ساكن الأوسط. فالمحرك الوسط فلا سبيل إلى صرفه في العلمية [وذلك نحو: (قَدَم، وسَقَر)...".

الظاهر أن قوله "وفصل المؤنث فلا يخلو..." لا يؤدي المعنى المراد، وأن ذلك يحصل بالتكملة الآتية أو بمثلها: "وفصل مؤنث [لا يخلو أن يكون على ثلاثة أحرف أو أكثر. أما ما كان على ثلاثة أحرف] فلا يخلو..." ولذلك قال في (ص ٩٢٦ س ١): "وأما الذي على أكثر من ثلاثة أحرف فينبغي..."

٥٩- جاء في ص ٩٣٣ س ٧ في أول (باب أسماء القبائل والأحياء والسُّور والبلدان) قوله: "وكذلك (باهلة) لا تكون اسماً للأب، وإنما تكون اسماً للأُمِّ و^(٤) القبيلة أو الحيّ على السّعة أيضاً".

قالت المحققة في الحاشية (٤): "في الأصل: (أو)".

الظاهر أن ما في الأصل صواب محض.

٦٠- جاء في الصفحة نفسها س ٣ من تحت قوله:

"ولا بدّ منه أن يُقال^(٦): من أسماء القبائل ما أصله أن يكون اسماً للأب الأول، نحو (تميم)، ومنها ما أصله أن يكون اسماً للأُمِّ، نحو: (باهلة)، وفي هذين مضافاً إليهما فيقال: بنو فلانٍ وبنو فلانةٍ، ك(بني تميم) و(بني أسد)...".

قالت المحققة في الحاشية (٦): "كذا في الأصل".

الظاهر أولاً أن قوله: "ولا بدّ منه أن يقال" لا يصح معنى ولا صناعةً؛ إذ لا يوجد ما يعود عليه الضمير من (منه). وصحة الجملة تكون بالتكملة الآتية: "[ما] لا بدّ منه أن يقال".

والظاهر أن ضبط قوله: "مضافٌ وهم، وأن الصواب: مضافاً". والتقدير: يقال في (تميم وباهلة) في حال الإضافة إليهما...

والظاهر ثالثاً: أن الفاء في قوله: "فيقال" مقحمة.

٦١- جاء في ص ٩٣٤ س ٩ قوله: "ومنها ما هو اسمٌ للقبيلة أو الحيّ لا للأب والأُمِّ، وهذا لا يُقال فيه: بنو فلانٍ، ولا بنو فلانةٍ، نحو: (قريش وثقيف ومعدّ) فإنّ أردتَ الحيّ صرفتَ إنّ لم تكن فيه علّة سوى التعريف".

الظاهر أنّ قوله: "إنّ" تحريف، وأنّ الصواب: "إذّ"

٦٢- جاء في ص ٩٣٧ س ١ في حديثه عن قول الأخطل:

فإنّ تبخلّ سدوسٌ بذرهميها فإنّ الريح طيبةٌ قبول

قوله: "ويروى: (فإنّ تمّنّع سدوسٌ بذرهميها). وهو سدوسٌ بن شيبان".

على هذه الرواية التي ذكر فيها (سدوس) وصرّفه، لا بد أن يكون: "بذرهميهم".

٦٣- جاء في ص ٩٤٤ س ٦ قوله: "ومنها ما يُحكى، ويجوز فيه الإعراب كـ«ص» و«ق»، من اعتقد التذكير في الحروف منع الصرف، ومن أنث صرف، ولم يصرف^(٧). وكذلك «حم» و «يس» و «طس»، يحكى إن شاء، ويُعرب إن شاء، ويجعلها كـ(هابيل) و(قابيل) من الأعجمية، ولا يصرف، ويضعها في الوجهين إذا التبست، تقول: (قرأت حاميم السجدة)، ومنها ما تكون فيه الحكاية والتركيب أيضاً، إذا أعربت تقول: (هذه طاسين ميم)، و(قرأت طاسين ميم)، و(تبركت بطاسين ميم). والإضافة جائزة كـ(حزرموت)".

قالت المحققة في الحاشية (٧): "أي يجوز فيها الوجهان، لأنها أسماء حروف. انظر الكتاب ٣/ ٢٦٠" قوله: "ومن اعتقد... ولم يصرف" صواب، ويُنظر لفهم مراده ص ٩٢٤-٩٢٥ وسترى هناك أن السبب غير ما قالت المحققة في حاشيتها.

والظاهر أن قوله: "ويضعها" تحريف، وأن الصواب: "ويصِفُها".

والظاهر ألا فائدة من الأمثلة المذكورة آخراً إلا بضبطها بالشكل: "هذه طاسين ميم" و "قرأت طاسين ميم" و "تبركت بطاسين ميم".

والظاهر أن ضبط قوله: "حزرموت" بفتح التاء وهم، وأن الصواب: "حزرموت"؛ لأنه قال "والإضافة جائزة كـ(حزرموت)". ومراده أن أسماء هذه السور التي عوملت معاملة (هابيل وقابيل) يجوز فيها الحكاية والتركيب والإضافة كما تجوز الإضافة في المركب كـ(حزرموت).

٦٤- جاء في ص ٩٥١ س ٢ في حديثه عن (قطام) ونحوه واختلاف الحجازيين والتميميين فيها قوله: "وبنو تميم يُعربون في التسمية كما أعربوا العلم والصفة الغالبة منها؛ كـ(شراء) و(حدّام) و(قطام)، ولم يصرفوا إلا ما في آخره الراء، فإنهم يتفقون مع أهل الحجاز على الكسر".

الظاهر أن قوله: "إلا" مقحم في هذا السياق. (يُنظر ما سلف ص ٩٤٨ س ٤).

٦٥- جاء في ص ٩٦١ س ٢ قوله: "... وأصل (إلا) الاستثناء، ثم تكون صفةً حملاً على (غير) في النفي والإيجاب، ومنه قوله تعالى: ﴿ولو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا﴾ وليست (لو) محمولةً على النفي عند سيبويه، ولذلك لم يجز البديل في الآية، والنصب على الاستثناء جائز لو قرئ به، تقول: (مررت بالقوم إلا زيداً) على النعت،

و(ما مررتُ بالقومِ إلّا زيدٌ)، و(جاءني القومُ إلّا زيدٌ)، و(ما جاءني القومُ إلّا زيدٌ)، كلُّه على النعت...".

الظاهر أن ضبط "زيدٍ" بالرفع في المثالين الأولين وهم، وأن الصواب: "زيدٍ" بالجر؛ لأن (إلّا) في الأمثلة كلها محمولة على (غير) في الإيجاب والنفي.

٦٦- جاء في كلامه على بيت النابغة:

ولا أرى فاعلاً في الناس يُشبهُهُ ولا أحاشي من الأقوام من أحدٍ

قوله ص ٩٦٣ س ٥: "والرؤية فيه من القلب، ومفعولها الثاني (أعطى لفارهة) في البيت بعد. وجعله ابنُ السِّيدِ (في الناس) وهم".

الظاهر أن قوله: "وجعله ابنُ السِّيدِ (في الناس) وهم" لا يصح معنى ولا صناعة، وأن الصواب: "وجعله ابنُ السِّيدِ (في الناس)، [وهو] وهم".

٦٧- جاء في تقديره لقول القائل: "لا مرحباً ولا أهلاً ولا كرامةً ولا مسرةً" ص ٩٨٨ س ٧ قوله: "... لا أكرمك كرامةً، ولا أسرك مسرةً".

الظاهر أن قوله: "أكرمك... أسرك". بهذا الضبط وهم، وأن الصواب: "أكرمك... وأسرك...".

٦٨- جاء في ص ٩٩١ س ٣ في أول (باب دخول ألف الاستفهام على "لا") قوله: [في] ^(١) دخول ألفِ الاستفهام على (لا) معنيان ^(٣): أحدهما: الإنكار والتوبيخ. والثاني: التمني".

قالت المحققة في الحاشية (٢): "مطموسة في الأصل".

وقالت في الحاشية (٣): "في الأصل: (معنيين)".

الظاهر أن تقديرها "في" غير موفق، وأن الصواب: "[يفيد]". وبهذا تصبح العبارة: "يفيد دخول ألف... معنيين". فتكون موافقة لما في الأصل.

٦٩- جاء في الصفحة نفسها س ٢ من تحت بعد أن عرض رأي سيبويه في أن (لا) إذا دخلها معنى التمني بعد الهمزة فلا موضع لها... قوله: "وبينهما فرقان؛ لأنه يُحمَلُ في (لا) إذا دخلها التمني على الموضع كما كان قبل دخوله، والسماع يؤيد سيبويه [وهو] ^(٢) القياس".

الظاهر أنّ قوله: (يُحْمَلُ) وهم في الضبط، وأن الصواب: (يَحْمِلُ)؛ لأن المراد هنا الزجاجي الذي قال في (الجمال) نسخة على توفيق الحمد (ص ٢٤٠) "فالتمني يجري مجرى النفي في العمل" ولذلك قال بعد ذلك: "والسمع يؤيد سيبويه...".

والظاهر أيضاً أن قوله: [وهو] (٢) تحريف، وأن الصواب: "وكذلك".

قالت المحققة في الحاشية (٢): "مطموسة في الأصل".

٧٠- خرجت المحققة بيتي حسّان: "حارِ بنَ كعبٍ... و" لا بأسَ بالقوم... " في الحاشية (٤) في ص ٩٩٢. وكانت خرجتهما في ص ٧٥٤-٧٥٥. فيكفي في مثل هذا الإشارة إلى تقدّمهما مع ذكر رقم الصفحة.

٧١- جاء في ص ٩٩٤ س ٤ في أثناء حديثه عن حروف التحضيض قوله: "ويدخلها على الماضي معنى التوبيخ".

الظاهر أن العبارة السالفة لا تؤدي المعنى المراد، وأن ذلك يحصل بالتكملة الآتية: "ويدخلها [بدخولها] على الماضي...".

٧٢- جاء في ص ٩٩٤ س ٢ من تحت في حديثه عن البيت:

تَعُدُّونَ عَقْرَ النَيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِي ضَوْطَرَى لَوْلَا الْكَمِيُّ الْمُقَنَّعَا

قوله: "البيت لجرير يهجو الفرزدق، ويذكر معاقرة الإبل التي كانت بين أبي الفرزدق وسحيم بن وثيل، وكانت في زمن عليّ رضي الله عنه - عقر سحيم بعض إبله، وعقر غالب جميع إبله يَفْضَلُ عليه في الكرم...".

الظاهر أن قوله: "يفضل" تحريف، وأن الصواب: "لِيُفْضَلَ".

٧٣- جاء في ص ٩٩٥ س ٢ من تحت: "... و(النَيْبُ) جمع (ناب)، وهي (فُعْلٌ)، بتقدير: نُيِبَ قلبت الضمة كسرة (بيض)؛ لأجل الياء بعده...".

الظاهر أن ضبط "نُيِبَ" بضمّتين وهم، وأن الصواب: "نُيِبَ".

والظاهر أن قوله: "بعده" تحريف، وأن الصواب: "بعدها".

٧٤- جاء في (باب التصغير) ص ١٠١٠ س ٦ قوله: "والمزِيدُ (فَعِيْلٌ). و(فَعِيْلٌ) الوزنُ لا المثالُ، لأنه قد يكون المثال (أَفِيْعَلٌ)، نحو: (أَحْيَمِدٌ)، و(فَعِيْعَلًا)، نحو: (مُكَيِّرِمٌ)، و(فُعِيْلِيْنٌ)، نحو (سُرِيْحِيْنٌ)".

في النقل السالف عدة أمور:

أ- الظاهر أن قوله: (والمزِيد) تحريف، وأن الصواب: "وللمزِيد".

ب- والظاهر أن قوله: "وَفَعِيْعِلٌ" مقحم في هذا السياق، وأن العبارة: "وللمزِيد (فُعِيْعِلٌ) الوزنُ لا المثالُ...".

ج- والظاهر أن قوله: "فُعِيْعَلًا" تحريف، وأن الصواب: "مَفِيْعَلًا".

د- والظاهر أن ضبط قوله: "فُعِيْلِيْنٌ" وهم، وأن الصواب: "فُعِيْلِيْنٌ".

٧٥- جاء في ص ١٠١٠ س ٩ قوله: "فالثلاثي حكمه الذي بُنِيَ له الباب أن يُضَمَّ أوله، ويُفْتَحَ ثانيه، ويُزَادُ ياء التصغيرِ ثالثةً، ويجري الرابع بوجه الإعراب، إلا أن تدخله تاء التأنيث فيلزمه الفتح، نحو: (حميدة)...".

ثم جاء في ص ١٠١١ س ٢ قوله: "... أو ما جُمِعَ بالواو والنون فيمَن يعقل، نحو: (عُنِّيْمَانٌ) و(عُرْيَانٌ)؛ لأنك تقول: (عُنْمَانُونٌ) و(عُرْيَانُونٌ). وما جمع على (فَعَالِيْنٌ) صُعَّرَ على (فُعِيْلِيْنٌ)، نحو: (سُرِيْحِيْنٌ) و(وُرْيَشِيْنٌ) تصغير (وَرَشَانٌ). وكذلك الرباعيُّ مما زاد يُضَمُّ أوله، ويفتح ثانيه، وتُزَادُ ياءُ التصغيرِ ثالثةً ويُكْسَرُ الرابعُ كان بعده حرف لين، أو لم يكن، نحو: (جُعِيْفِرٌ) و(سُفِيْرَجٌ)".

الظاهر أن قوله: "أو ما جُمِعَ... و(عُرْيَانُونٌ)". لا يؤدي المعنى المراد، وأن ذلك يحصل بالتكلمة الآتية: "أو ما جُمِعَ بالواو والنون فيمَن يعقل، نحو: (عُنِّيْمَانٌ، و(عُرْيَانٌ) [فيلزمه الضم]؛ لأنك تقول... لأن حديثه من أول الفقرة إلى آخرها عن الحرف الرابع. والهاء في (يلزمه) ترجع دائماً إلى الحرف الرابع.

والظاهر أيضاً أن قوله: "وما جُمِعَ على (فعالين)... و(وُرْيَشِيْنٌ)". لا يؤدي المعنى المراد، وأن ذلك يكون بالتكلمة الآتية: "... صُعَّرَ على (فُعِيْلِيْنٌ) [فيلزمه الكسر]، نحو: (سُرِيْحِيْنٌ)...".

ويظهر أيضاً بعد ما تقدّم أن قوله: "الرُّبَاعِيُّ" تحريف، وأن الصواب: "الرابع". والمراد أن الحرف الرابع من الزائد على الثلاثة زيادةً بغير ما تقدّم يكسر الحرف الرابع منه. ويؤيد هذا أنه مثل بـ(جُعَيْفِر) و(سُفَيْرِج)، والثاني تصغير (سفرجل) وهو خماسي لا رباعي. ويؤيده أيضاً أنه قال: "مما زاد" أي وكذلك يكسر الحرف الرابع مما زاد على الثلاثة. ولو كانت "الرباعي" لما كانت هناك حاجة لقوله: "مما زاد".

٧٦- جاء في ص ١٠١٧ س ٢ من تحت قوله: "وهمزات الوصل كلّها تُحذف في التحقير حيث كانت في ثُلُثِي [الكلام] (١) أو أكثر".

قالت في الحاشية (١): "إضافة يقتضيها السياق".

الظاهر أن قوله: "ثُلُثِي" تحريف، وأن الصواب: "ثَلَاثِي".

والظاهر بعد ما تقدّم أن قولها: [الكلام] مقحم في هذا السياق. وليس إضافة يقتضيها السياق.

٧٧- جاء في ص ١٠١٩ س ١ قوله: "بابُ تصغير الرباعي (١)".

قالت المحققة في الحاشية (١): "... وجاء في غاية الأمل ٥٩٦/٢: وليس في تصغير الرباعي استكراه عند الجماعة، وزعم ابن خروف انه مستكراه).

الذي قاله ابن خروف في الباب القابل ص ١٠٢١ هو: "باب تصغير الخماسي". استكراهت العرب تصغيره للحذف منه، كما استكراهت تكسيره لذلك. فالتصغير فيه من وادي الجمع".

فإما أن يكون ابن بزينة هو الواهم، أو تكون المحققة وهمت في النقل عنه.

٧٨- جاء في الصفحة نفسها س ٢ من تحت قوله: "... و(رُسَيْلَّةُ): (فُعَيْلَةٌ)، و(مَلِيَّةُ): (فُعَيْلٌ) (٥)..."

قالت المحققة في الحاشية رقم (٥): "في الأصل: (فُعَيْلٌ). ولم يُرد الوزن التصغيري بل أراد الوزن الحقيقي".

الظاهر أن ما قالته المحققة في الحاشية صحيح، ولكن ما ذكرته في النص: (فُعَيْلٌ) وهم، والصواب: (مَفَيْعٌ)؛ لأنه مُعَلٌّ إعلال (قاضٍ) ونحوه.

٧٩- جاء في ص ١٠٢٠ س ١ قوله: " وحرف اللين الثالث إن كان أصلاً أو زائداً للإلحاق ك(أسود) و(جدول) و(عثير) جاز فيه الإدغام والإظهار، والإدغام أحسن".
الظاهر أن قوله: "جدول" تحريف؛ لأن الواو فيه زائدة لغير الإلحاق، وأن الصواب: "جزل"؛ لأن الواو فيه زائدة للإلحاق.

٨٠- جاء في الصفحة نفسها س ٩ قوله: "وأما باب (فعال) ك(سماء)... فإن شئت حذفت الياء الأخيرة على غير قياس لاجتماع الياءات، وأعربت الباقي، فقلت: (سَمِيَّ) وإن شئت أعللتها إعلال (فَوَيْضٍ) في تصغير (قاضي)، استتقلت الحركة في الياء فحذفتها، وحذفت الياء الساكنين، قلت: (سَمِيَّ) فصار منقوصاً، وهو القياس، والأول مسموع".

الظاهر أن قوله: "سَمِيَّ" وهم، وأن الصواب: "سَمِيَّ"، أصلها (سَمِيَّيَّ) فمَنْ حذف الياء الأخيرة على غير قياس أعربه فقال: "هذه سَمِيَّ" و(رأيتُ سَمِيَّاً) و(مررتُ بِسَمِيَّيَّ). ومَنْ حذف حركة الياء الثالثة، ثم أعلَّه إعلال المنقوص قال: (سَمِيَّيَّ)، فيقول: (هذه سَمِيَّيَّ) و(رأيتُ سَمِيَّيَّاً) و(مررتُ بِسَمِيَّيَّيَّ). فعلامه الإعراب في المثالين الأول والثالث مقدرة على الياء المحذوفة، لأنه معلٌ إعلال المنقوص. أما في المثال الثاني فأعرابه بالفتحة الظاهرة، لأن الفتحة تظهر على الياء لخفتها.

٨١- جاء في ص ١٠٢٢ س ١٠ قوله: "إلا أنهم قد حذفوا ألف التانيث في (حباري) ونحوه، فقالوا: (حَبِيرٌ)، فأبقوا الألف الأولى، والحاجة إلى الثانية أكد، ولذلك زاد بعضهم تاء فقال: (حَبِيرَةٌ) فأبدل من اللام".

الظاهر أن قوله: "من اللام" وهم، وأن الصواب: "من الألف"، لأن الألف هنا ليست لام الكلمة.

٨٢- جاء في ص ١٠٢٣ س ١٠ في (باب تصغير الخماسي) قوله: "وما في آخره [واوان] ^(١) أو ياءان متصلان بياء التصغير، فلا يكسر حرف الأخره منهما لاجتماع الياءات".

العبارة غير واضحة، ولم أنتهِ إلى شيء فيها.

٨٣- جاء في ص ١٠٢٧ س ٦ في (باب تصغير الظروف) قوله: "وجميع ظروف المكان مذكرة إذا لم تكن فيه علامة تانيث...".

الظاهر أن قوله: "إذا" تحريف، وأن الصواب: "إذ"

والظاهر أيضاً أن قوله: "فيه" تحريف، وأن الصواب: "فيها" لقوله قبل ذلك: "مذكراً".

٨٤- جاء في الصفحة نفسها س ٤ من تحت: "والمراد بتصغير ظروف المكان والزمان تقريب المسافة، والدنو من الشيء إن صح ذلك فيها؛ ولذلك لم تُصغَر (عند)، ولا (البارحة)، ولا (أمس)، ولا (أول من أمس)، ولا (غير)، ولا غيرها ممّا ليس للتصغير فيه معنى".

الظاهر أن قوله: "ولا غير" مقحم في هذا السياق.

٨٥- جاء في ص ١٠٣١ س ٧ قوله في "باب تصغير الأسماء المبهمة": "وأسماء الإشارة: (ذا) و(تا) وما في معناهما. ومثاهما ومجموعهما: (الذان) و(اللتان) و(الذين) و(اللّاتي) و(اللواتي) و(اللّاتي)".

الظاهر أن قوله: "وأسماء الإشارة: (ذا) ... ومثاهما ومجموعهما: (الذان)..." تخليط، وأن الصواب يحصل بالتكملة الآتية: "... وما في معناهما. [ومثاهما ومجموعهما: (ذان وتان وأولاء وأولى). والأسماء المفتقرة إلى صلاتٍ (الذي والتي)] ومثاهما ومجموعهما: (الذان واللتان)..."

٨٦- جاء في الصفحة نفسها س ٥ من تحت: "... وتُدغم ياءُ التصغير في الياء التي انقلبت عن الألف، وهي لام الكلمة في (ذا وتا وأولاء وأولى) وتدغمها أيضاً في ياء (الذي والتي والذين) وتزيد الياء عوضاً من ذهاب الحرف الأول... وتبقي الهمزة على كسرهما، فنقول: (ذَيَا)... و(اللَّذِيَا) في (الذي) و(اللّتِيَا) في (التي)، وفي التنثية: (اللَّذِيَان)... وفي جمع المذكر: (اللَّذِيَيْن)..."

الظاهر أن قوله: "الياء" وهم، وأن الصواب: "الألف"

والظاهر أن قوله: "عوضاً من ذهاب الحرف الأول" لا يؤدي المعنى المراد، وأن ذلك يحصل بالتكملة الآتية: "عوضاً من ذهاب [حركة] الحرف الأول".

٨٧- جاء في ص ١٠٣٦ في حديثه عن غير المقيس في باب النسب قوله: "... وفي العظيم الجمة (جُمَانِيٌّ) والقياس... وفي الشتاء: (شَتَائِيٌّ)، وفي الروح: (رُوحِيٌّ)، وفي دَرَابٍ جرد: (دَرَابِيٌّ). وغيره مسموع".

الظاهر أن في أمثلة غير المقيس نقص، وأن تمام العبارة يكون بالتكملة الآتية: "... وفي العظم الجمة: (جُمَانِيٌّ) [وفي الشتاء: (شَثَوِيٌّ)، وفي الروح: (رُوحَانِيٌّ)، وفي دراب جرد: (دَرَاوَرِدِيٌّ) والقياس...". (يُنظر الجمل ٢٥٢) نسخة علي توفيق الحمد.

٨٨- جاء بعد النقل السابق قوله: "والقياس أن يبقى الاسم بعد النسب على ما كان عليه قبل النسب، إلا ما أعلوا وغيروا واطرد في المثال ذلك، نحو حذف الياء من (فَعِيلَة) و (فَعِيلَة) و (فَعُولَة)...".

الظاهر أن قوله: "... حذف الياء من ... و (فَعُولَة)". لا يؤدي المعنى المراد، وأن ذلك يحصل بالتكملة الآتية: "... حذف الياء [والواو] من ...".

٨٩- جاء في حديثه عن قول عبد يغوث:

وتضحك مني شيخة عبشمية كأن لم ترى قبلي أسيراً يمانياً

قوله ص ١٠٤٨ س ٤: "وقال بعضهم يجوز أن يكون (تَرَى) للغيبة، وجزم الياء حذف الحركة، كقراءة قنبل ﴿ إِنَّهُ مَنْ يَبْقُ وَيَصْبِرُ ﴾".

الظاهر أن قوله: "الياء" مقحم في هذا السياق، وأن قوله: "حذف" تحريف، وأن الصواب: "حذف".

والظاهر أن قراءة: "ويبقى" بحذف الياء ليست بقراءة قنبل أولاً، ويفوت بها الاستشهاد ثانياً. وقراءة قنبل والتي بها الاستشهاد: "ويتقى" بالياء. (٣٥١). (ويُنظر ما سلف التعليق رقم : ٥٣ / المجلد الثاني).

٩٠- جاء في ص ١٠٤٩ س ٤ قوله في نفس السياق السابق: "وقيل: جزم مضارع (راء) المقلوب فقال: كأن لم ترى، ثم نقل حركة الهمزة إلى الراء، ثم أبدل بالهمزة الياء، ثم أبدلها ياء على لغة من يقول (أفعي) في (أفعي) في الوصل...".

الظاهر أن قوله: "لم ترى" تحريف، وأن الصواب: "لم تَرَأْ"

والظاهر أن قوله: "ثم أبدل بالهمزة الياء" مقحم في هذا السياق.

٩١- جاء في ص ١٠٥٢ س ٥ في حديثه عن الأفعال التي في أوائلها همزة الوصل قوله: "وفي فعلين مضميرين ممّا لا همزة فيه، وهما (تَفَاعَل) و (تَفَعَّل) قال تعالى: ﴿ فَادْرَأْتُمْ فِيهَا ﴾، وقال تعالى: ﴿ وَارْتَبَتْ ﴾".

الظاهر أن قوله: "مضميرين" وهم، وأن الصواب "مدغمين".

٩٢- جاء في ص ١٠٥٣ س ١ قوله: "وقوله: (وإن كان ثالث الفعل مضموماً)، يريد: ضممة أصل لازمة، كقولهم: (امرؤ) و (ابنم) و (امشوا)، فهذا مضموم، ولم تُضمّ الهمزة لكون الضم عارضاً فيها...".

الظاهر أن قوله: "ضممة أصل لازمة، كقولهم" لا يؤدي المعنى المراد، وأن ذلك يكون بالتكملة الآتية: "ضممة أصل لازمة [لا] كقولهم...".

٩٣- جاء في ص ١٠٥٧ س ٥ و ٧ في أبيات النابغة الجعدي البيتان:

"ويصهلُ في مثل جَوْفِ الطَّوِيِّ البيت

وفي بعض القصيد:

وبعض الأخلَاء عند البلاءِ والرَّزءِ أَرْوَعُ مِنْ تَعْلَبِ

وصوابهما:

ويصهلُ في مثل جوف الطَّوِيِّ ي البيت

وفي القصيد:

وبعض الأخلَاء عند البلاءِ ء والرَّزءِ

٩٤- جاء في ص ١٠٥٩ س ٢ قوله في (باب البناء): "وكذلك (ما) النكرة والتامة أيضاً، نحو: (بما مُعْجِبٍ لكَ) و (نِعْمًا) محمولتان على لفظ الشرطية وأخواتها. وكذلك الخبرية فمحمولة على لفظ الاستفهامية أو على (ربّ)".

الظاهر أن قوله: "وكذلك (ما) النكرة والتامة أيضاً" لا يؤدي المعنى المراد، وأن ذلك يحصل بالتكملة الآتية: "وكذلك (ما) النكرة [الموصوفة] والتامة أيضاً...".

والظاهر أن قوله: "وكذلك الخبرية...". لا يؤدي المعنى المراد أيضاً، وأن ذلك يحصل بالتكملة الآتية: "وكذلك [كم] الخبرية...".

٩٥- جاء في الصفحة نفسها س ٧ قوله: "والبناء على الحركة يكون لأشياء: منها المزية على ما لم يُعْرَبَ قطُّ، أو لوقوعه موقع المعرب، وهو الفعل الماضي، أو لمضارعتة ما ضارع المتمكن، نحو: (من عَلِيٍّ) ضارع (من مُعَالٍ) ...".

والظاهر أن قوله: " مِنْ عَلِيٍّ " تحريف، وأن الصواب: " مِنْ عَلِيٍّ ".

٩٦- جاء في الصفحة نفسها أيضاً قوله: " والاختصاص بالضم لكونها حركة لا تكون إعراباً في المبنيِّ عليها في حال إعرابه، وهو المنادى المفرد و(قبلُ وبعدُ وأولُ)؛ لأنَّ المنادى لا يدخله الرفع إعراباً، والظروفُ لا تُعربُ بالرفع، وفيها حملٌ عليها، نحو: (حيثُ وقطُّ وحسبُ)".

الأولى في ضبط قوله: " والظروفُ " أن يكون بالنصب عطفاً على قوله: "المنادى".

والظاهر أن قوله: " وفيها حملٌ عليها " لا يؤدي المعنى المراد، وأن ذلك يحصل بالتكملة الآتية وتغيير ضبط قوله: "حملٌ": " وفيها [ما] حُمِلَ عليها...".

٩٧- جاء في الصفحة نفسها س ٣ من تحت: "والفتح فيها للتخفيف، وفي كل موضع بُنيَ على الفتح، وهي على أحكام. ومنها الإتيان للألف والفتحة، نحو ﴿لا تُضارُّ﴾ و﴿فَعَلْنَ﴾، ولتاء التأنيث نحو: ﴿جَمْرَةٌ وَتَمْرَةٌ﴾ و﴿بابها﴾.

الظاهر أن قوله: " وفي كل موضع بُنيَ على الفتح " لا يؤدي المعنى المراد، ولم أنتهِ فيه إلى شيء.

والظاهر أن قوله: " ومنها... " بالواو يُشعرُ بسقط لم أنتهِ إلى تقديره.

والظاهر أن قوله: "فَعَلْنَ" وهم، والأشبه: "فَعَلَ".

٩٨- جاء في ص ١٠٦٠ س ٢ قوله: " والكسر لالتقاء الساكنين، وقد تكونُ لِأَنَّ الكسرة من علامات التأنيث، والمبني عليها [المؤنث، نحو: (١)] حَذَامٍ وَقَطَامٍ...".

قالت المحققة في الحاشية (١): "مطموسة في الأصل".

الظاهر أن قوله: " لِأَنَّ " مقحم في هذا السياق. ويكون ضبط قوله: "الكسرة" بالرفع: "وقد تكونُ الكسرة...".

والظاهر أن قوله: "المؤنثُ" تحريف، وأن الصواب: "مؤنثٌ".

٩٩- جاء في ص ١٠٦١ س ١ قوله: و[جَبْرِ] (١) كلمةٌ تُؤكِّدُ بها العربُ اليمينَ كقوله تعالى: ﴿قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ﴾.

قالت المحققة في الحاشية (١): "غير واضحة في الأصل...".

الظاهر أن قولها "جير" وهم محض، وأن الصواب: "إن"، وبذلك تناسب الشاهد بعدها.

(الأخطاء المطبعية في كتاب "شرح جمل الزجاجي لأبي الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي" تحقيق ودراسة) إعداد الدكتورة سلوى محمد عرب.

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٢٥٢	٣ من تحت	بهضهما	بعضهما
٢٥٧	٥	شيئ	شيء (وهو متكرر كثيراً)
٢٥٧	٥ من تحت	مأخوذ	مأخوذة
٢٦٣	٩	والمؤنث المخاطبة	والمؤنثة المخاطبة
٢٦٦	٦	لكون العين	لكون العين
٢٦٦	٩	إلى ذلك	لذلك
٣٠٩	١	ذة	ذِه
٣٣٨	٤	قال	قالا
٣٥٣	٨	إذا قمت	إذا أقمت
٣٥٥	٣	التعدي	المتعدي
٣٦٥	٥	وجوداً	وجوادة
٣٦٧	٧	حَدَّ تَنُمُوهُ	حُدَّ تَنُمُوهُ
٣٧٣	١	المرة الواحدة	للمرة الواحدة

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٣٧٨	٣	أَنَّ	إِنَّ
٣٧٨	٨	وبابه	وبابها
٣٨١	٣	عنه	عنها
٣٨٤	٢ من تحت	مَنْ قَائِلٌ	مِنْ قَائِلٍ
٣٩٨	٤	لظهور	بظهور
٤٠١	٣ من تحت	وَأُثْبِتَ	وَأُثْبِتَهُ
٤٠٨	٢	بِفِعْلٍ	فِعْلٍ
٤٣٣	١٠	جَلَّةٌ	خَلَّةٌ
٤٤١	٥	وَيَرِدُ	وَيَرِدُ
٤٤٨	٢	فِيهَا	فِيهِمَا
٤٥٢	٣	رَفَعًا وَنَصَبًا	نَصَبًا وَرَفَعًا
٤٥٤	٩	إِلْكَمِ	أَلْكَمِ
٤٥٦	الأخير	إِنَّ	أَنَّ
٤٨٩	٨	فَمِيَّ	فَمِي
٤٩١	٢ من تحت	لِكِيَّ	لِكِي
٤٩٤	١ من الحاشية	الخطفيَّ	الخطفي

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٤٩٦	٥	نُعَيِي	تُعَيِي
٥٠١	٢ من تحت	تا الله	تالله
٥٠٢	٥	أَيْمُنُ	أَيْمُنُ (يتكرر في الباب كثيراً)
٥٠٢	٥	كونِ الجملةُ	كونِ الجملةِ
٥١٢	٣ من تحت	ورثباتها	وإثباتها
٥٢٢	الأخير	لم يتقدم	لم يُقدِّم
٥٣٧	الحاشية (٤)	الخلقه	الخليقة
٥٤٦	١	الخطفيّ	الخطفى
٥٤٩	١	لم يدخل	لم تدخل
٥٩١	٥	"إِنَّ"	"إِنْ"
٦٠١	١	"مَنْ"	"مِنْ"
٦٠٩	٤	نِصْفًا	نَصَفًا
٦١٠	١	النِّصْف	النَّصْف
٦١٦	٢ من تحت	الخدالِا	الخدالِ
٦٣٨	٢	الرُّؤْمُ	الرُّسُومُ

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٦٣٩	٤	الآخِرِ	الآخِرِ
٦٣٩	٥	الأو	الأول
٦٥١	٤ من الحاشية	والواقعة صلة	والواقعة صفة
٦٥٥	٥	في الإعمال ^(٤) وفي المعنى	في الإعمال وفي المعنى ^(٤)
٦٥٨	٦	وحالاته	وحالاته
٦٦٢	٧	مِنْ مَرَّ	مِنْ مَرَّ
٦٧٠	٤	التفاح هو	التفاحة هي
٦٧٣	٣	متعرِّض	معترضة
٦٧٥	٣ من تحت	عرق النساء	عرق النساء
٦٨٥	٥	يا خبيراً	يا خبيراً
٦٩١	٤	الذميم	الذميم
٦٩١	٩	واستبعده	واستبعده
٧١٤	٣ من تحت	لِإِنَّه	لِأَنَّه
٧١٥	الحاشية (٥)	مشفوق عليه	مُشْفَق عليه
٧٢٢	٣	[للمخاطبين]	[المخاطبين]

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٧٢٢	٢ من تحت	على غير الإسلام	على غير المسلمين
٧٢٣	الحاشية (٦)	طِينِيَّة	طَائِيَّة
٧٢٥	٢	فمِيَّ	فمِيَّ
٧٢٨	٣ من تحت	"ابن أم"	"ابن أمي"
٧٣٥	٢	تَدَاغَعُ الشَّيْبُ	تَدَاغَعُ الشَّيْبِ
٧٤٤	٢ من تحت	"ياء"	"يا"
٧٥٣	الأخير	المحذوف	الحذف
٧٥٦	٥	الحارث ابن ورقاء	الحارث بن ورقاء
٧٥٦	٧	وراعِيَّةُ	وراعِيَهُ
٧٥٦	٨	غلامَةٌ وابنه	غلامه وابْنُهُ
٧٦٣	٥	عمرَ ابن مخزوم	عمرَ بن مخزوم
٧٦٩	٤	إنهم	أنهم
٧٧٦	٦	شَقَّيْنِي	شَقَّيْنِي
٧٧٨	٤	مبتدأة	المبتدأ
٨٠٤	٥	قولُهُ	قولِهِ
٨٢١	٣	لإن	لئن

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٨٢٨	٣ من تحت	الرقيق	الدقيق
٨٢٩	٤ من تحت	إِلَّا أَنْ	أَلَا إِنْ
٨٣٧	الحاشية (١)	قد كان...	قد كاد...
٨٤٠	٣	زيادة ابن زيد	زيادة بن زيد
٨٥١	٥	الجري	الجريء
٨٥٨	٤	بالموجب	بالموجب
٨٦٥	٣	تَرُدُّ	تَرِدُّ
٨٦٧	٥	وَأَيُّ	وَأَيِّ
٨٧٦	٢	الطبيعة	والطبيعة
٨٨٤	٣ من تحت	كُنْتَ	كُنْتُ
٨٩٠	الحاشية (١)	هلى	على
٨٩٠	الحاشية (١)	إفسد	أفسد
٨٩١	الحاشية ٢	الإمكان	لإمكان
٨٩٦	الحاشية ٣	مؤرخ	مؤرج
٨٩٨	٣ من تحت	يوقف	يقف
٨٩٩	١	فكلباهما	فكلاهما

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٩٠٢	٣ من تحت	وَمَوْحَدٌ	وَمَوْحَدَ
٩٠٤	٩	وَأَفْعَلٌ	وَأَفْعَلَّ
٩١٥	٦ من تحت	وَلَمْ يُنْقَلْ	وَلَمْ تُنْقَلْ
٩٢٥	٧	عَمَّا	عَلَمًا
٩٣٧	٥	تَرَدُّهُ	تَرَدُّه
٩٤٢	٣	تَرثِي	يرثي
٩٤٩	٢ من تحت	معدولة	فمعدولة
٩٤٩	الحاشية ٣	وهو بنو	وهم بنو
٩٥١	٧	على	عن
٩٥٨	٣	أَلَّا	إِلَّا
٩٥٨	الحاشية ٢	فعمل منه	فعمل فيه
٩٦٢	الأخير	إِذَا الْأَصْبَغُ	أَبَا الْأَصْبَغِ
٩٩٣	٤	التَّجَشُّؤُ	التَّجَشُّؤُ (بالحاء)
٩٩٥	٣ من تحت	تَحْسِبُونَ	تَحْسِبُونَ
١٠١٢	٢ من تحت	الْبَلْبَلُ	الْبَلْبَلُ
١٠٢٠	٥	جمع	جميع

الصواب	الخطأ	السطر	الصفحة
نُطِيلِقُ	نَطِيلِقُ	٤	١٠٢٢
فِيَقِي (شهباب)	فِيِيقِي (شهباب)	٧	١٠٢٢
عُضِيرِفِ	عُضِيرِفِ	٩	١٠٢٣
أَوْ رِدِدَتِ	وَرِدِدَتِ	٣ من تحت	١٠٢٣
لأنها للفاعل	لأنها الفاعل	الأخير	١٠٢٥
الظرف لغة	الظروف لغة	٢	١٠٢٧
و(أولي)	و(أولي)	٤ من تحت	١٠٣١
لِبعِدِه	لِبعِدِ	٣	١٠٤٩
أَوْ	إِوِ	٣ من تحت	١٠٥٣
مِلْكُهَا	مَلْكُهَا	٥ من تحت	١٠٥٧
مِنْ	م ن	١	١٠٦٦